يوليو 2024
العدد التاسع والسبعون

صوت تركستان

مجلة إخبارية شهرية

الصين تمارس

إبادة جماعية بطيئة في تركستان الشرقية

ISTIQLAL عربي

كلمة المحرر

د.عبدالوارث عبد الخالق

تركستان الشرقية هي أرض تركية إسلامية مهمة، حيث تبلغ مساحة أراضيها ١,٨٢٤,٤١٨ كيلومتر مربع، ويبلغ عدد سكانها الأتراك أكثر من ٣٥ مليون نسمة. بالإضافة إلى ذلك، يعيش الأويغور في المهجر، والذين يبلغ عددهم حوالي ٤ ملايين نسمة، في مختلف دول العالم، وخاصة في الجمهوريات التركية. إن أبناء الشعب التركستاني الذين تعرضوا لمختلف المجازر والإبادة الجماعية والاستيعاب والسياسات القمعية على مدى ٧٥ عامًا بسبب الاحتلال الصيني، أصبحوا الآن في صندوق مغلق معزولين تمامًا عن العالم ويواجهون خطر المحو من التاريخ.

إن الشعب التركستاني المسلم الذي يكافح من أجل البقاء في تركستان الشرقية لا يتمتع بحرية الفكر والتعبير، وحرية الصحافة والنشر، وخاصة حرية الدين؛ لم تكن موجودة أبدا من قبل. إن جميع وسائل الإعلام وأدوات البث والاتصالات في أيدي السلطات الصينية الشيوعية، وتستخدم فقط للدعاية للحزب الشيوعي الصيني والدولة الصينية. نحن في جمعية الصحافة والإعلام لتركستان الشرقية (وكالة أنباء تركستان الشرقية)، نتابع التطورات في تركستان الشرقية لحظة بلحظة، ونحاول التأكد من نشر الأخبار عنها. في واقع الأمر، على الرغم من الحصار الذي تفرضه الصين على المعلومات، فإننا نعمل بدقة شديدة لتحديد صحيح الأخبار من أكاذيبها. كما أننا نسعى جاهدين لتكون الأخبار متوافقة مع مبادئ الصحافة، حتى نكون المصدر الأول لأخبار تركستان الشرقية.

نهدف من خلال مصادرنا الإخبارية الموثوقة وبرامج التحليل والمجلات الشهرية إلى فضح جرائم السلطات الصينية الشيوعية ضد الإنسانية والادعاءات الكاذبة التي تستغلها للتغطية على جرائمها القمعية، وكذلك إعلام المجتمع الدولي بالإبادة الجماعية اللاإنسانية التي يتعرض لها شعب تركستان الشرقية اليوم.

ISTIQLAL

رئيس التحرير
بلال عزيزي

هيئة التحرير
د.عبدالوارث عبد الخالق

مريم عبدالملك

الإخراج الفني
مريم عبدالملك

الكاريكاتير
رضوى عادل

الإشراف
جمعية تركستان الشرقية
للصحافة والإعلام

العنوان

Kartaltepe Mah. Geçit
Sok. No: 6 Dükkan 2
Sefaköy Küçükçekmece

الصين تبني معبد بوذي في تركستان الشرقية

يشكك خبراء دوليون في ادعاءات المؤرخين الصينيين بأنها تعود إلى أسرة تانغ وتظهر النفوذ الصيني.

عمودان ترابيان، تآكلتهما الرمال، في أرض قاحلة، هما كل ما تبقى من معبد بوذي قديم في منطقة شينجيانغ في أقصى غرب الصين.

"في الصورة: منظر لمور ستوبا في ولاية كاشغر

يؤكد المؤرخون وعلماء الآثار الصينيون أن إمبراطورة صينية في القرن السابع أمرت ببناء معبد مور – المعروف محليًا باسم مورا، أو «المدخنة» باللغة الأويغورية – وهو أحد أقدم المواقع البوذية في المنطقة.

وقالت وسائل الإعلام الحكومية إن الآثار تظهر تأثير الصين في تشكيل تاريخ وثقافة المنطقة، التي تضم اليوم ١١ مليون نسمة معظمهم من الأويغور المسلمين،

والتي تعود إلى قرون مضت.

«إنها شهادة قوية على تنوع ووحدة وشمولية الحضارة الصينية»، وفقًا لتقرير نشرته خدمة الأخبار الصينية في ٣ يونيو.

لكن الخبراء خارج الصين يشككون في هذه الادعاءات، قائلين إن معبد مور ستوبا، أو الباغودا، وغيرها من هياكل المعابد تم بناؤها على الطراز الهندي.

ويقولون إنه من المستبعد جدًا أن تكون وو تسه تيان، الإمبراطورة من ٦٩٠ إلى ٧٠٥ م خلال عهد أسرة تانغ، قد شاركت في بناء المعابد لأنها كانت على بعد مئات الأميال من بلاطها في وسط الصين.

وبدلاً من ذلك، فإن البحث الذي تدعمه الحكومة الصينية قد يكون مدفوعًا بشكل أكبر بجهود بكين لتوسيع نفوذها الثقافي في المنطقة، حيث تسعى بنشاط إلى إضفاء الطابع الصيني على ثقافة الأويغور والممارسات الإسلامية.

قال يوهان إلفرسكوج (Johan Elverskog)، أستاذ التاريخ في جامعة ساوثرن ميثوديست في دالاس، تكساس، ومؤلف الكتاب: «تاريخ

البوذية الأويغورية».

«كانت الإمبراطورة وو، الإمبراطورة الشهيرة في ذلك الوقت، تروج للبوذية بشغف، لكنها لم تكن بالضرورة تروج لها في تركستان الشرقية التي تحتلها الصين وتسميها «شينجيانغ».

وقال: «من غير الممكن أن يكون آل تانغ متورطين في بناء أشياء بعيدة إلى الغرب».

قبل الاسلام

قبل وصول الإسلام إلى الصين في القرن السابع الميلادي، ازدهرت البوذية فيما تسميه الصين اليوم شينجيانغ، أو «الأراضي الجديدة» – لكن الأويغور يشيرون إليها بتركستان الشرقية، وهو اسم موطن شعب الأويغور التي أعلنت مرتين في منتصف القرن العشرين باسم جمهورية تركستان الشرقية الإسلامية عام ١٩٣٣م، وجمهورية تركستان الشرقية عام ١٩٤٤م

يعتقد علماء الآثار الغربيون والباحثون البوذيون أن البوذية بدأت في الانتشار إلى شينجيانغ خلال إمبراطورية كوشان، التي سيطرت على حوض تاريم الغربي والشمالي في جنوب تركستان الشرقية وحكمت أجزاء مما يعرف اليوم بأفغانستان وباكستان

والهند بين القرن الأول قبل الميلاد والقرن الثالث الميلادي.

وقال إلفرسكوج إن بعض الوثائق التاريخية تظهر أن البوذية انتشرت إلى المنطقة من أفغانستان وشمال باكستان، في حين تشير وثائق أخرى إلى أن مملكة خوتان، في خوتان الحالية، اعتمدت البوذية كدين رسمي للدولة في القرنين الثاني والثالث.

حددت الحفريات الأثرية في معبد مور – على بعد حوالي ٣٠ كيلومترًا (١٩ ميلًا) شمال شرق كاشغر – منذ عام ٢٠١٩ أن المجمع الأصلي تم بناؤه في القرن الثالث، وفقًا لتقرير خدمة الأخبار الصينية.

وقالت إن عناصر العمارة الصينية ظهرت بين القرنين السابع والعاشر، مما يشير إلى انتشار البوذية.

وأضافت أن القطع الأثرية المكتشفة حول الموقع تعكس التقاليد البوذية الهندية وآسيا الوسطى وكذلك تأثير السهول الوسطى، وهي منطقة على طول النهر الأصفر يعتقد أنها مهد الحضارة الصينية.

لكن إلفرسكوج قال إنه بينما كان هناك وجود عسكري صيني في المنطقة خلال عهد أسرة تانغ (٦١٨–٩٠٧ م)، لم يتم بناء أي معابد بوذية.

«متحدون» بالثقافة الصينية

تم تلخيص فكرة أن ثقافة الأويغور، بما في ذلك تاريخها وهياكلها البوذية القديمة، يجب أن تحل محل الثقافة الصينية في خطاب ألقاه بان يو، رئيس لجنة الشؤون العرقية الوطنية بمجلس الدولة، في منتدى دولي حول تاريخ شينجيانغ ومستقبله. في يونيو في كاشغر.

وقال بان، الذي يشغل منصبه منذ يونيو ٢٠٢٢:

«على الرغم من تنوع ثقافة شينجيانغ، إلا أنها موجودة في الوحدة، وأهم عامل يوحدهم هو الثقافة الصينية».

وقال:»يجب دراسة شينجيانغ من منظور التاريخ المشترك للأمة الصينية والوحدة متعددة الأقطاب للأمة الصينية، ويجب فهم شينجيانغ من منظور منطقة تتعايش فيها العديد من الثقافات والأديان وتعيش فيها المجموعات العرقية معًا».

قال قهّار بارات، وهو مؤرخ أمريكي من أصل أويغوري معروف بعمله عن البوذية والإسلام في

شينجيانغ، إنه «لا يوجد أي تأثير صيني على الإطلاق» في الثقافة البوذية في أماكن مثل كاشغر وكوتشار، وهي مدينة أخرى كانت تضم في السابق العديد من المعابد البوذية.

وقال إن كاشغر وكوتشار كانتا جزءًا من الثقافة البوذية الهندوسية اليونانية غاندارا التي كانت موجودة في باكستان الحالية من القرن الثالث قبل الميلاد إلى القرن الثاني عشر الميلادي.

قال: «إنهم يسمونه فن غاندارا». «إنها ثقافة غاندهارا التي خلقتها البوذية التي تطورت في كشمير وباكستان. ولذلك، فإن لوحات بوذا ومعابده في خوتان وكاشغر وكوتشار لها تأثير ثقافة غاندهارا.

علاوة على ذلك، تم تصميم المعابد البوذية خلال عهد أسرة تانغ على غرار تلك الموجودة في الهند، مما يجعل من المبالغة القول إن مور ستوبا وهياكل المعابد الأخرى تعكس النمط المعماري لتلك الحقبة.

وقال لإذاعة آسيا الحرة: «البناء على طراز الجناح هو أسلوب البوذية الهندية». «وبالتالي، فإن جميع الأجنحة في الصين مستوحاة من هذه الأساليب. وقد تأثرت أنماط البناء في عهد أسرة هان لاحقًا بالبناء البوذي على طراز وِيهارا.

وافق Elverskog على أن معبد مور بني على الطراز الهندي.

وقال: «من الواضح أن هذا يعتمد على الأسبقية في شمال غرب الهند». «كان هذا هو المصدر الرئيسي للثقافة البوذية في خوتان، وخاصة القادمة من الهند. لذا فإن البوذية، والأيقونية، والأعمال الفنية، كانت تعتمد بشكل كبير على نماذج شمال غرب الهند.

وقال شيا مينغ، أستاذ العلوم السياسية في كلية ستاتن آيلاند في نيويورك، إن تفسير الصين لبوذية الأويغور التاريخية كجزء من البوذية الصينية يظهر ميل الحزب الشيوعي الصيني إلى السعي للحصول على شرعيته الحالية من السلالات الصينية التي يعود تاريخها إلى آلاف السنين. .

وقال: «إذا نظرت إلى آلاف السنين من التاريخ الصيني، فسوف ترى أن الحزب الشيوعي الصيني سوف ينتقي ويختار أي عقدة تاريخية ويتحدث عنها إذا كانت مفيدة له».

من المحرر:

أهل تركستان الشرقية قبلوا الإسلام طواعية منذالقرن التاسع الميلادي بعد أن أسلم أميرهم السلطان ساتوق بغراخان وتخلوا عن البوذية نهائيا، وأما ما تحاوله الصين من بناء معبد بوذي قديم في مدينة خوتان ما هي إلا محاولة لتكريس احتلالها وادعاءاتها بأن المنطقة كانت خاضعة للصين منذ آلاف السنين، وهذه الإدعاءات محض هراء لا أساس لها من الصحة.

مذبحة أورومتشي 5 يوليو..
نقطة تحول في سياسة الصين

«مذبحة أورومتشي في ٥ يوليو»، والتي يتذكرها الأويغور في المهجر منذ ١٥ عامًا، كان سببها الاحتجاج على الهجوم والضرب حتى الموت على العمال الأويغور الذين يعملون في مصنع شوري للألعاب في مدينة شاوغوان، مقاطعة قوانغدونغ، الصين. في ٢٦ يونيو ٢٠٠٩.

وفي الخامس من يوليو من نفس العام، نظم شباب الأويغور في أورومتشي احتجاجًا سلميًا ضد السياسة الإردواجية التي تنتهجها الحكومة الصينية ضد الأويغور والمذبحة التي وقعت في شاوغوان، وقد قمعت الحكومة الصينية هذا الاحتجاج بالحديد والنار.

يعتقد أحد محللي الوضع الذين أجرت محطتنا الإذاعية مقابلة معه، وهو السيد خو بينغ من مدينة نيويورك، أن «حادثة ٥ يوليو» هي علامة على السياسة القمعية التي تنتهجها الحكومة الصينية ضد الأويغور.

وقال إن «احتجاج ٥ يوليو» الذي حدث بسبب احتجاج الأويغور على سياسة القمع والنهب التي اتبعتها الحكومة الشيوعية الصينية منذ عام ١٩٤٩، كان بمثابة نقطة تحول رئيسية في

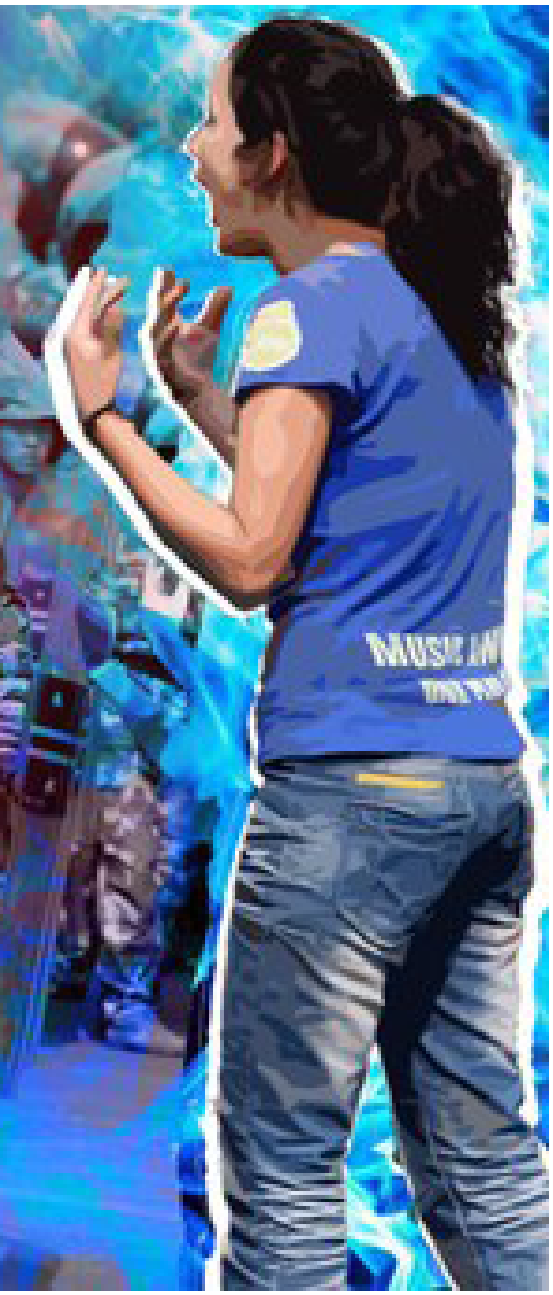

تحول الحكومة الصينية إلى سياسة الإبادة الجماعية التي تستهدف شعب الأويغور بأكمله.»

وأوضح خو بينغ وجهة نظره قائلاً:

«إن حادثة ٥ يوليو عام ٢٠٠٩ كانت حادثة خطيرة للغاية. بادئ ذي بدء، هذه نتيجة لسياسة التمييز وقمع حقوق الأويغور في «شينجيانغ» (تركستان

“

مذبحة أورومتشي في ٥ يوليو

الشرقية) طويلة الأمد التي تنتهجها الحزب الشيوعي الصيني، والتي أدت إلى تفاقم الانقسامات والصراعات بين المجموعات العرقية. بعد مذبحة ٥ يوليو، أعلنت حكومة الحزب الشيوعي الصيني أنها ستتبنى ما يسمى بـ «السياسة الناعمة» بإقالة وانغ ليتشوان، أمين الحزب في منطقة الأويغور، واستبداله بجانغ تشونشان، سكرتير الحزب في خوتان. . وهذا هو اعتراف السلطات بأن سياسة القمع المتجذرة التي طبقتها في المنطقة كانت السبب وراء «احتجاجات ٥ يوليو» والاحتجاجات التي سبقتها.

كل هذا هو اعتراف من الحكومة الصينية بأن الحقوق التي منحت بما يسمى بالحكم الذاتي غير مضمونة أبدًا في تركستان الشرقية، والأهم من ذلك،

أنه اعتراف تدريجي بالسياسة القمعية التي يتم تطبيقها على الأويغور منذ إحتلالها.

كما لخص السيد خو بينغ سبب «مذبحة أورومتشي في ٥ يوليو» في عام ٢٠٠٩ وسياسة الحكومة الصينية على مدى الخمسة عشر عامًا القادمة تجاه الأويغور. لقد كشفت هذه الجريمة قناع الساسية للحكومة الصينية تجاه الأويغور للعالم. بعد ذلك، على الرغم من نقل وانغ ليتشوان Wang Lechuan واستبداله بجانغ تشونشان ــ Zhang Chunshan، أعلنت بملئ فيها أنها ستنفذ ما يسمى بـ «السياسة الناعمة»، لكنها سرعان ما نقلت تشين تشوان غو Chen Quanguo ونفذت سياسة أكثر صرامة وأكثر راديكالية.

تم إنشاء آلاف من معسكرات الاعتقال في المنطقة وبدأت بعمليات الاعتقال، واستمرت الإبادة الجماعية حتى يومنا هذا.

كما استقبلنا السيد إيلشات حسن، نائب رئيس اللجنة التنفيذية لمؤتمر الأويغور العالمي، أحد الناشطين الأويغور في أمريكا.

تحدث لأول مرة عن «حادثة شاوقوان ٢٦ يونيو» التي أشعلت «احتجاجات ٥ يوليو» عام ٢٠٠٩، وسياسات الحكومة الصينية تجاه الأويغور في ذلك الوقت، ووصف «حادثة شاوقوان في ٢٦ يونيو» بأنها «هجوم وقتل الأويغور الذين أجبروا على العمل كعبيد»، و«مذبحة ٥ يوليو في أورومتشي» التي تم فيها قمع الأويغور بوحشية باعتبارها نقطة البداية لـــلإبادة الجماعية التي نفذتها الحكومة الصينية، وسياسة استهداف جميع الأويغور..

كما تحدث السيد إيلشات حسن عن فترة ما يسمى بـــ «السياسة الناعمة» التي استمرت لعدة سنوات في عهد جانغ تشون شيان، والذي تم نقله إلى المنطقة بعد «مذبحة أورومتشي ٥ يوليو»، وكانت موقف الحكومة الصينية في تلك الفترة في الواقع تجاه الأويغور هي جص النبض ومعرفة ما يضمر الأويغور تجاه الحكومة الصينية، ثم الاستعداد والتحضير لسياسة «الإبادة الجماعية» في المرحلة المقبلة.

كانت وسائل الإعلام الحكومية الصينية تخفي عن العالم الوضع الحقيقي لحادثة تشاوقوان التي وقعت

في ٢٦ يونيو، والتي نزعت فتيل مذبحة ٥ يوليو، و الوضع الحقيقي لـ»احتجاجات أورومتشي في ٥ يوليو» في عام ٢٠٠٩.

وأكدت وسائل الإعلام الصينية أن عاملين من الأويغور قُتلا في الصراع الذي وقع في مصنع شوري للألعاب في مدينة شاوقوان بمقاطعة قوانغدونغ في ٢٦ يونيو من نفس العام، بسبب أن الحادث تم تداوله على نطاق واسع على وسائل التواصل الاجتماعي التي أنشأها الأويغور بشكل واسع والتي سبب لمقتل ١٩٧ شخصًا في الخامس من يوليو» في أورومتشي، وإصابة أكثر من ١٠٠٠ شخص.

كما وصفت السلطات الصينية الحادث بالعنف. ومع ذلك، واصلت الحكومة الصينية إخفاء عدد الأويغور المعتقلين في المنطقة خلال يوم ٧ يوليو، عندما هاجم مواطنون صينيون الأويغور في شوارع أورومتشي بالمطارق والفؤوس وقتلوهم، والهجوم على الأويغور في سبتمبر من نفس العام. خلال تلك الفترة، تم إخفاء عدد الأويغور المعتقلين في المنطقة بشكل مستمر، ولم يُسمح لوسائل الإعلام الدولية المستقلة بدخول المنطقة وتقييم الوضع.

في ظل تلك الظروف، قامت بعض منظمات الأويغور مثل مؤتمر الأويغور العالمي ووسائل الإعلام المستقلة مثل إذاعة آسيا الحرة بتقصي الحقائق، وتبينت أن عدد القتلى من الأويغور الذين تعرضوا للهجوم على يد الصينيين في «حادثة شاوقوان في ٢٦ يونيو»، يبلغ ١٨ قتيلا أو أكثر.

والذين قُتلوا على يد

الشرطة والجيش خلال احتجاج الأويغور في ٥ يوليو من الأويغور بأعداد هائلة. على وجه الخصوص عدد الأويغور الذين لقوا حتفهم في الهجمات على الأويغور في الشوارع من قبل الصينيين الذين كانوا يحملون المطارق والهراوات والفؤوس يوم ٧ يوليو أكثر بكثير عما تداولته وسائل التواصل.

الصين تمارس إبادة جماعية بطيئة في التبت وتركستان الشرقية

حُكم على عالمة أويغورية بارزة متخصصة في دراسة الفولكلور والتقاليد الشعبية الدكتورة راحلة داؤد بالسجن مدى الحياة في ٢١ سبتمبر ٢٠٢٣، وفقًا لمؤسسة دوي هوا ومقرها الولايات المتحدة تعمل على قضايا حقوق الإنسان في الصين. حسب بيان المؤسسة إن راحله داود أدينت بتهمة تعريض أمن الدولة للخطر في ديسمبر ٢٠١٨ في محاكمة سرية. (AP Photo / Dake Kang، File)

يبلغ دورجي تسيتين من العمر ٤١ عامًا ولكنه لم يضع قدمه أبدًا على أرض وطنه.

وقال تسيتين، عضو برلمان التبت في المنفى: «هربت عائلتي من التبت، لكن ١,٢ مليون تبتي فقدوا حياتهم على مدى العقود السبعة الماضية بسبب الاحتلال العسكري والمجاعة وأثناء الهروب». «كل عائلة لديها قصص مشابهة».

يصاب بالصدمة عندما يشاهد الأخبار التلفزيونية. ويقول: «عندما أسمع عن قتل الأبرياء، يذكرني ذلك بما يحدث في التبت».

بالنسبة لأولئك الذين حضروا قمة الحريات الدينية الدولية في آسيا في طوكيو الأسبوع الماضي، كانت المناقشة دقيقة والهدف واضحًا فيما قاله الكثيرون عن

سياسة الإبادة الجماعية الهادئة بحكم الأمر الواقع التي ينفذها النظام الشيوعي الصيني في التبت وتركستان الشرقية التي تحتلها الصين وتسميها «شينجيانغ».

قال روبرت ريهاك، المبعوث الخاص لجمهورية التشيك لقضايا الهولوكوست والحوار بين الأديان وحرية الدين: «إن مصطلح «الإبادة الجماعية» يُساء استخدامه أحيانًا لجذب

الانتباه. قد لا يكون القتل الجماعي لعدد كبير من الناس، ولكن إذا كان الهدف الطويل الأجل هو القضاء على أمة، فيمكنك تسميته إبادة جماعية».

وشملت الجهات الراعية للمؤتمر منظمة فريدوم هاوس ومجلس أبحاث الأسرة ومؤسسة واشنطن تايمز.

على الرغم من أن بكين لا تدير معسكرات الموت أو تملأ المقابر الجماعية، فإن سياسة الحكومة المركزية تجاه شعوب المنطقتين تمثل إبادة جماعية بطيئة الحركة، كما يقول الخبراء.

وقال ماركو ريسبينتي، مدير مجلة بيتر وينتر، التي تركز على الحريات الدينية وحقوق الإنسان: «ليس كل مذبحة أو جريمة حرب إبادة جماعية». «لكي ترتكب إبادة جماعية، يجب أن يكون لديك نية تدمير جزء كامل من البشرية، ويجب أن تقوم بمشروع للقيام بذلك ويجب أن تصنع الأدوات التي تحتاجها».

أدان القادة الصينيون بغضب تهمة الإبادة الجماعية. وهم غاضبون بشكل خاص من إعلان إدارة ترامب ثم إدارة بايدن رسميًا أن سياسات بكين ضد المسلمين الأويغور في شينجيانغ هي إبادة جماعية.

قال وزير الخارجية الصيني وانغ يي في اجتماع لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في عام ٢٠٢١: «لم يكن هناك ما يسمى بالإبادة الجماعية أو العمل القسري أو القمع الديني في شينجيانغ». «إن مثل هذه الاتهامات التحريضية ملفقة من الجهل والتحيز. إنها ببساطة ضجيج خبيث ومدفوع سياسياً ولا يمكن أن تَمُتَّ أي صلة بالحقيقة».

عملية طويلة وبطيئة

إن الإبادة الجماعية ليست حدثاً مفاجئاً ولا سياسة صادمة، بل إنها جريمة ممنهجة يتم ارتكابها على مدى فترة طويلة.

احتلّت الصين تركستان الشرقية، في عام ١٩٤٩. وتم ضم التبت بالقوة في عام ١٩٥٠. ويقول مواطنو كل من البلدين إن سياسات الحزب الشيوعي الصيني الحاكم في التصفية الثقافية تسارعت منذ تولى الرئيس شي جين بينج منصبه في عام ٢٠١٣.

في عام ٢٠١٤، قيل إن الرئيس الصيني شي أعرب عن دهشته واستيائه أثناء زيارة لمدينة كاشغر.

وقال عمر قانات، رئيس مشروع حقوق الإنسان الأويغوري: «ذكرت بعض التقارير أنه سأل، لماذا لا يزال الأويغور يبقون أويغور؟». «انتقد المسؤولين ... وقرروا استيعاب شعب الأويغور بالقوة».

وقال السيد عمر قانات إن سياسات الاستيعاب النظامية السابقة «تحولت إلى إبادة جماعية في عام ٢٠١٧».

وقال السيد تسيتين إن «واحدة من أكثر قضايا حقوق الإنسان

إلحاحًا» التي يواجهها التبتيون – التلقين القسري للأطفال – بدأت في التنفيذ بعد عام ٢٠١٦.

وقال سام براونباك، السفير الأمريكي المتجول للحريات الدينية الدولية خلال إدارة ترامب، «إن الحزب الشيوعي الصيني يرتكب ثلاث عمليات إبادة جماعية». وأضاف: مجموعة صينية من الهان والتبتيين والأويغور.

استهداف المسلمين

يقول منتقدو الصين إنه كما أباد النازيون أتباع اليهودية، فإن بكين تستهدف أولئك الذين لديهم هويات دينية قوية: البوذيون التبتيون، والأويغور المسلمون، والفالون غونغ الصيني، الذي يجمع بين تعاليم البوذية والطاوية مع تمارين التنفس والتأمل.

«من المنطقي أن تخشى الأنظمة الاستبدادية الإيمان»، قالت كاترينا لانتوس سويت، الرئيسة المشاركة لقمة طوكيو للحرية الدينية. «ما تحتاجه هو السيطرة على سكانها، ولكن إذا اكتسب الناس قناعات والإيمان، فسيكون من الصعب السيطرة عليهم».

وفقًا للوائح الصينية، «يجب أن يكون لدى جميع الأماكن الدينية أذونات والتصريحات، ويجب أن يكون لدى جميع المعلمين [الدينيين] شهادات وأن يكون لديهم «أيديولوجية شي جين بينج»،» قال تسيوانج جيالبو آريا، ممثل الدالاي لاما في اليابان وشرق آسيا: إذاً «أين الدين؟»

يتم استبدال الهويات العرقية والممارسات الدينية بهويات موحدة وممارسات معتمدة من الحزب. من بين أسوأ الانتهاكات التعذيب والاختفاء وسرقة الأعضاء. تشمل أساليب السيطرة الأكثر شيوعًا الوجود المكثف للشرطة والاحتجاز الجماعي في المعسكرات.

قال السيد عمر قانات: «الغرض من المعسكرات هو قطع النسب والجذور والاتصالات بالأصول –

للقضاء على الأويغور كهوية دينية وعرقية في الصين». ويقدر أن عشرات الآلاف من جميع طبقات الشعب قد سُجنوا.

منذ عام ٢٠١٦، انتُزِع أطفال تبتيون لا تتجاوز أعمارهم خمس سنوات من عائلاتهم وأُرسِلوا إلى «مدارس داخلية استعمارية».

وقال السيد تسيتين: «عندما يخرج الأطفال، تتغير علاقتهم بعائلاتهم. فهم لا يستطيعون التحدث باللغة التبتية، وينسون تقاليدهم ولا يستطيعون التواصل مع عائلاتهم».

وقال: «حتى أن بعضهم أصبح ينتقد أجدادهم. ويسألونهم، لماذا لا تعرفون اللغة الصينية؟ لماذا لا تشبهون الصينيين الآخرين؟»

التكنولوجيا والقمع

قال السيد براونباك إنه لمنع حرية التعبير والتجمع الحر، «تمتلك الأنظمة الاستبدادية تقنيات لم تحلم بها في الماضي».

إن شبكة الأمان التي تعمل على مزامنة التقنيات العالية، من شبكات كاميرات المراقبة إلى برامج التجسس المضمنة في الأجهزة الرقمية الشخصية للسكان، تسمح بمراقبة الذكاء الاصطناعي في كل مكان ولا تتوقف أبدًا.

قال إلهام محمود، رئيس المركز الثقافي الأويغوري في اليابان، «لا تستطيع العائلات التواصل مع بعضها البعض. أصبح الناس متشككين في بعضهم البعض، حتى داخل الأسرة».

وقال إنه يتحدث من تجربة شخصية. «كانت آخر مرة تواصلت فيها مع والدتي في أبريل ٢٠١٧. قالت، «من فضلك لا تتصل بي. سأتصل بك إذا حدث شيء ما».

إلى جانب التكلفة البشرية يأتي القمع في الجانب المادي. يتم تدمير الهياكل المركزية

للثقافة الدينية، ولا سيما المساجد والأديرة، أو إعادة استخدامها (في غير ما بنيت له).

حث المتحدثون في تجمع طوكيو المواطنين على المطالبة بالتحرك من حكوماتهم. في عام ٢٠٢٢، حذر مكتب حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة من أن الصين قد ترتكب جرائم ضد الإنسانية. وانضمت الحكومة الهولندية إلى الولايات المتحدة في وصف سياسات بكين بالإبادة الجماعية.

وتحتاج الدول الأخرى إلى إضافة الضغوط، وخاصة من داخل منطقة الصين نفسها.

وقال السيد براونباك: «يتعين علينا أن نجعل الديمقراطيات الآسيوية القوية تقف على قدميها».

وقال السيد رسبينتي إن أولئك الذين يخططون وينفذون سياسات الإبادة الجماعية يجب أن يحاسبوا، لكن الوقت يمر بسرعة.

وقال: «في غضون ١٠ أو ٢٠ أو ٣٠ عامًا، لن يكون لديك مجموعات دينية أو عرقية يمكن تحديدها، وستكون المهمة قد أنجزت». «عندما لا يتمكنون من ممارسة دينهم أو لا يستطيعون التحدث باللغة التبتية أو الأويغورية، أو لا يفهمونها – عندما تكون هناك مجرد لغة وثقافة موحدة للصين – فماذا تبقى؟»

وقال السيد تسيتين، الذي ولد في الخارج، إنه يحلم بوطن تبتي الذي لم يره قط.

«أعرف أين تقع قريتي وكيف تبدو. أعيش على ذكرى التبت من خلال والدي وأجدادي»، كما قال. «في أعماقي، أشعر أنني سأذهب ذات يوم، عندما يتحرر الناس في قريتي – وفي جميع أنحاء التبت – من الخوف، ويمارسون ما يريدون، ويواصلون فعل ما فعله أسلافهم».

محكمة أرجنتينية تأمر بإجراء تحقيق في الإبادة الجماعية للأويغور

يُعتقد أن أكثر من مليون من الأويغور والمجتمعات الأخرى ذات الأغلبية المسلمة

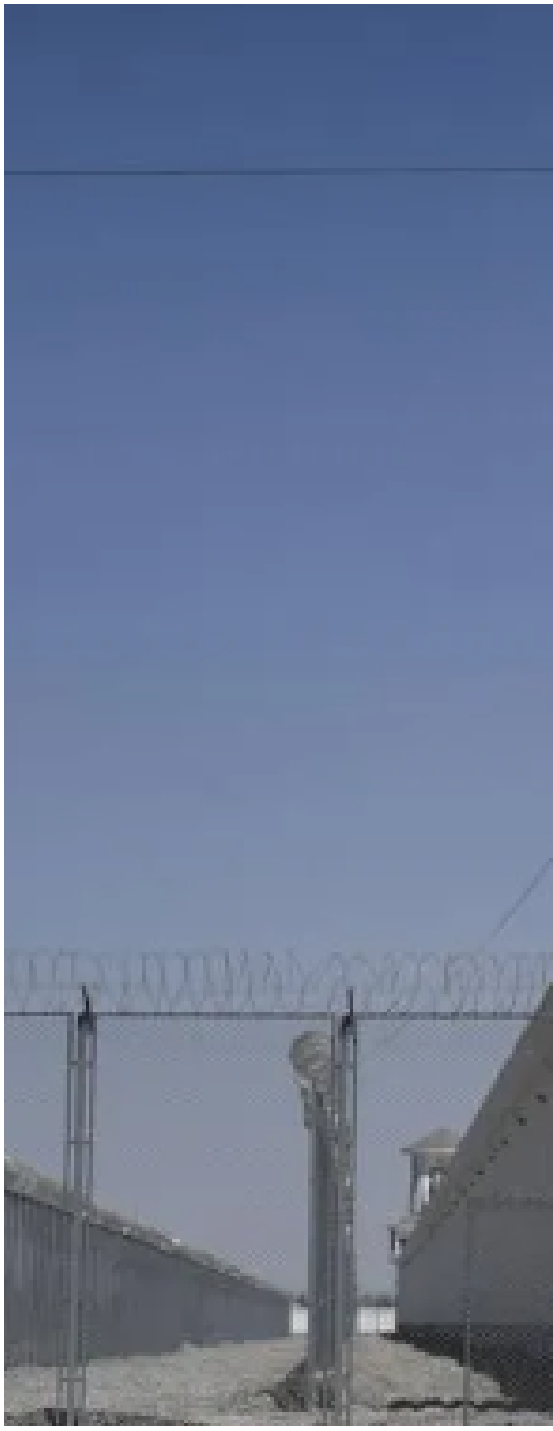

محتجزون في شبكة من معسكرات الاعتقال في تركستان الشرقية التي تحتلها الصين وتسميها «شينجيانغ»، لكن الصين لم تقدم أي أرقام وتصف المرافق بأنها «مراكز للتعليم المهني» تهدف إلى إبعاد الناس عن التطرف.

أصدرت محكمة النقض الجنائية الفيدرالية الأرجنتينية، في ١١ يوليو ٢٠٢٤، قرارها في قضية تتعلق بقضية الإبادة الجماعية للأويغور، وأمرت المدعي العام بفتح تحقيق.

يأتي القرار في أعقاب شكوى جنائية، تم تقديمها في الأصل في أغسطس ٢٠٢٢، من قبل ثلاث منظمات غير حكومية بما في ذلك المؤتمر العالمي للأويغور، ومشروع حقوق الإنسان للأويغور، ومحامون من

الصورة: تظهر هذه الصورة التي تم التقاطها في ٣١ مايو ٢٠١٩، برج مراقبة في منشأة شديدة الحراسة بالقرب مما يعتقد أنه معسكر لإعادة التعليم حيث يتم احتجاز معظم الأقليات العرقية المسلمة، على مشارف خوتن، في تركستان الشرقية

استخدام هذا الحكم سابقًا للتحقيق في الجرائم الدولية المرتكبة ضد مسلمي الروهينجا في ميانمار والجرائم ضد الإنسانية المرتكبة في فنزويلا. وبعد تقديم الشكوى الجنائية، قرر المدعي العام حفظ الشكوى بسبب وجود تقارير تفيد بوجود شكوى جنائية في تركيا قيد النظر.

وفي نوفمبر ٢٠٢٣، قدم الضحايا من الأويغور استئنافًا للقرار. عُقدت جلسة استماع في ديسمبر ٢٠٢٣ حيث استمعت المحكمة إلى أنه لا يوجد دليل على أن قضية الإبادة الجماعية للأويغور قيد النظر من قبل المحاكم في تركيا. وفي ذلك الوقت أيد القضاة قرار المدعي العام. ورأت محكمة النقض، في قرارها الصادر في يوليو/ تموز ٢٠٢٤، أجل حقوق الأويغور، والتي تحدد الجرائم الدولية المرتكبة ضد الأويغور وغيرهم من المسلمين في منطقة شينجيانغ وهوية المسؤولين عن هذه الجرائم. وتضمنت المعلومات المقدمة مع الشكوى أدلة على العمل القسري، والإجهاض والتعقيم، والتعذيب، والاعتقال الجماعي في المعسكرات، والقتل.

تم رفع الشكوى بموجب حكم الولاية القضائية العالمية المنصوص عليه في المادة ١١٨ من الدستور الأرجنتيني. فهو يسمح بمحاكمة الشكاوى المتعلقة بالجرائم الدولية (مثل الإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية، والتعذيب) أمام أي محكمة محلية في الأرجنتين، وبشكل مستقل عن مكان ارتكاب الجرائم. وقد تم أن محكمة الاستئناف في بوينس آيرس أخطأت في الموافقة على قرار المدعي العام بحفظ الشكوى وأمرت المدعي العام بفتح تحقيق. بمجرد أن تفتح المحكمة الابتدائية في القضية، ستدخل مرحلة التحقيق، حيث سيتم استدعاء الضحايا للإدلاء بشهاداتهم. سيوفر هذا فرصة لشعب الأويغور للإدلاء بشهادته أمام محكمة جنائية فيما يتعلق بالفظائع المرتكبة ضد الشعب الأويغوري. وبعد الاستماع إلى هذه الأدلة، يمكن للمحكمة توجيه الاتهام إلى المتهمين، وإصدار أوامر القبض عليهم، وإحالة القضية إلى المحاكمة.

يعد قرار محكمة النقض الجنائية الفيدرالية الأرجنتينية الصادر في يوليو ٢٠٢٤ خطوة مهمة لضمان العدالة

والمساءلة للمجتمع، خاصة وأن الخيارات القانونية الأخرى محدودة للغاية. على الرغم من الجهود التي بذلها المحامون ومنظمات المجتمع المدني، لم تتمكن المحكمة الجنائية الدولية من المضي قدمًا في قضية الأويغور. وذكر مكتب المدعي العام في ذلك الوقت في تقريره لعام ٢٠٢٠ أنه لا يوجد أساس للمضي قدمًا في القضية.

تم تقديم المزيد من الأدلة إلى مكتب المدعي العام، ومع ذلك، لم يتم إحراز أي تقدم.

وفي قضية مشابهة، على الرغم من التقرير القوي الذي أصدرته مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ميشيل باشيليت، والذي وجد أن الأويغور ربما تعرضوا لجرائم دولية، وعلى وجه الخصوص، جرائم ضد الإنسانية، لم تتخذ الأمم المتحدة أي خطوات ملموسة أخرى. وخلص التقرير إلى أن «المعلومات المتاحة حاليًا لـ [مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان] بشأن تنفيذ حملة الحكومة المعلنة ضد الإرهاب و»التطرف» في [شينجيانغ] في الفترة ٢٠١٧ – ٢٠١٩ وربما بعد ذلك، تثير أيضًا المخاوف».

من منظور القانون الجنائي الدولي. إن مدى الاحتجاز التعسفي والتمييزي للأويغور وغيرهم من الشعوب ذات الأغلبية المسلمة، وفقًا للقانون والسياسة، في سياق القيود والحرمان بشكل عام من الحقوق الأساسية التي يتمتع بها أفراد وجماعات، قد يشكل جرائم دولية، ولا سيما جرائم ضد الإنسانية. «. تم عرقلة تخصيص بعض الوقت للأمم المتحدة لمناقشة الأدلة.

ومن الأهمية بمكان أن يتمكن الضحايا والناجون من الجرائم الدولية من الوصول إلى السبل القانونية للحصول على العدالة. إنهم يستحقون يومهم في المحكمة وقاض مستقل ينظر في شهاداتهم والأدلة الأخرى المتاحة. وهذا من شأنه أن يساعد على كشف الحقيقة فيما يتعلق بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ومساعدتهم على رؤية لمحة من العدالة.

مخرج سينمائي أويغوري يعاني من مرض في سجون الصين

قال ضابط سجون مطلع على الوضع إن صانع أفلام ورجل أعمال أويغوري يقضي عقوبة السجن لمدة ١٥ عامًا في تركستان الشرقية

في الصورة: عبد الخليل أبوالقاسم مع أسرته

التي تحتلها الصين وتسميها «شينجيانغ» بتهمة «التحريض على الانفصال» يعاني من مرض مزمن في المعدة.

ام اعتقال عبد الخليل أبوالقاسم، ٤٩ عامًا، في ١٥ سبتمبر ٢٠٢٣، واحتجز لفترة وجيزة في أورومتشي، العاصمة، قبل نقله إلى كاشغر لمحاكمته.

وحُكم عليه في أبريل/ نيسان الماضي، ونُقل إلى سجن ياركند بيلو، المعروف أيضًا باسم سجن كاشغر، حسبما صرح ضابط من لجنة حي أوستينغ بوي بالمدينة لإذاعة آسيا الحرة.

وقال الضابط، الذي رفض الكشف عن اسمه حتى يتمكن من التحدث بحرية عن السجين، إن مرض عبد الخليل أبوالقاسم يمنعه من أداء العمل البدني.

وقال عبد الولي أيوب، مؤسس منظمة أويغور يار، نقلاً عن مصدر مجهول «إن البرامج التلفزيونية والبرامج المسائية والتسجيلات الصوتية والمرئية المختلفة المتعلقة بثقافة الأويغور التي استثمر فيها وأنتجها عبد الخليل أبوالقاسم، كانت السبب في اعتقاله بتهمة التحريض على الانفصال».

منظمة أويغوريار، منظمة غير ربحية مقرها النرويج تقوم بتوثيق الأويغور الذين تم اعتقالهم وسجنهم.

وقال مسؤول في محكمة أورومتشي (المحاكم في الصين صورية) لإذاعة آسيا الحرة في وقت سابق إن عبد الخليل أبوالقاسم كان من بين العديد من الأشخاص الذين يعملون في الإنتاج السمعي والبصري في أورومتشي

الذين تم القبض عليهم واحتجازهم، لكنه لا يعرف سبب سجن المخرج.

وقال موظف بالمحكمة نفسها إن عبد الخليل أبوالقاسم حكم عليه بالسجن ١٥ عاما.

الاعتقال الثاني

وكان هذا هو الاعتقال الثاني لعبد الخليل أبوالقاسم.

قال عبد الولي أيوب: إن السلطات الصينية اعتقلته سابقا في أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١٧ واحتجزته في مركز احتجاز احتياطي لأكثر من ١٨ شهرا قبل إرساله إلى معسكر ات الاعتقال، وأطلق سراحه في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٩.

الاعتقال الأول لعبد الخليل أبوالقاسم قامت فيه السلطات الصينية باعتقالات جماعية لرجال الأعمال والمثقفين والفنانين الأويغور في جميع أنحاء تركستان الشرقية بزعم منع «التطرف الديني» و«الإرهاب».

كان عبدالخليل أبوالقاسم، متزوج وله ثلاثة أطفال، يدير مشروعًا سمعيًا وبصريًا في سوق عيد كاه في كاشغر، وفقًا لعبد الولي أيوب.

وقال: عندما كان عبدالخليل أبوالقاسم في كاشغر، دخل في جدال مع شخص ما وتم احتجازه لمدة ١٥ يومًا تقريبًا – وهو الحادث الذي أدرجته الشرطة بسببه على القائمة السوداء من خلال وضع سجل جنائي على هويته.

وفي العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، أنشأ عبدالخليل أبوالقاسم شركة تسمى دولان في أورومتشي لإنتاج الأفلام والبرامج التلفزيونية والمسلسلات والألبومات الموسيقية، وفقًا لعبد الولي أيوب. بعض العروض التي أنشأها فريقه بشكل مستقل أو بالتعاون مع تلفزيون شينجيانغ أمثال «عرض المواهب في شينجيانغ» و«أنا مغني» و«عرض عبد الكريم عبد العزيز».

وقال عبد الولي أيوب إن عبدالخليل أبوالقاسم كان أيضًا أحد مؤسسي مطعم حياة في أورومتشي.

وأضاف أنه على الرغم من أنه عاش في أورومتشي لسنوات عديدة وأنشأ شركة دولان هناك، إلا أن السلطات لم تسمح له بنقل تسجيل إقامته من كاشغر إلى

أورومتشي في عام ٢٠١٧.

قال طاهر هاموت إزغيل، الكاتب والناشط الأويغوري الذي يعيش في الولايات المتحدة والذي أدار المشروع، إن عبدالخليل أبوالقاسم استثمر ٣ ملايين يوان، ما يعادل ٤١٣,١٠٠ دولار أمريكي في سلسلة «قصص من كاشغر».

وقال: «كرس عبد الخليل نفسه لتعزيز ثقافة الأويغور». «أحد الأشياء التي أكد عليها دائمًا هو أهمية القطاع الثقافي، الذي لا يولِّد فوائد اقتصادية فحسب، بل يوفر أيضًا الغذاء الروحي لشعبنا.»

وفي عامي ٢٠٢١ و٢٠٢٢، حاول عبد الخليل أبو القاسم نقل شركة دولان، التي تشرف عليها الإدارة الثقافية المحلية، إلى شنجين، وهي مدينة في جنوب شرق الصين، حيث يعتقد أنها ستكون أكثر أمانًا، وفقًا لعبد الولي أيوب. لكن السلطات منعته من ذلك.

واصل عبد الخليل أبوالقاسم إنتاج البرامج التلفزيونية للأويغور في أورومتشي حتى اعتقاله للمرة الثانية في سبتمبر ٢٠٢٣.

العمال الأويغور في شاندونغ ميجيا..
بين المصلحة والعبودية

العمل القسري الذي فُرض على شعب الأويغور أحد أهم المحتويات الأساسية للإبادة الجماعية

للأويغور، فقد وصف بعض الخبراء هذا الوضع بأنه «العبودية الحديثة». وبما أن هذا النوع من العمل القسري يؤدي بشكل مباشر إلى تفكك الأسر، والاستيعاب العرقي، والإيذاء الجسدي، فقد أصبح أحد أكبر الإجراءات التي اتخذتها الحكومة الأمريكية منذ دخول قانون منع العمل القسري للأويغور حيز التنفيذ في ٢١ يونيو ٢٠٢٢. ولهذا السبب، كان الأفراد والشركات المتورطون في هذا النوع من العمل القسري في تركستان الشرقية هدفاً لـ «القائمة السوداء» للحكومة الأمريكية. وقد تم التعبير عن أحدث هذه العقوبات في ١١ يونيو ٢٠٢٤، عندما أضافت وزارة الأمن الداخلي الأمريكية ثلاث شركات صينية كبيرة جديدة إلى هذه «القائمة السوداء». ولذلك يُمنع على هذه الشركات تصدير البضائع إلى السوق الأمريكية. إحداها هي «Shandong Meijia Group Co., Ltd.»، التي تضم أكبر تجمع للعمل القسري للأويغور.

قدم شبكة «البناء غير القانوني للمحيطات» الأساس النظري للحكومة الأمريكية لـوضع مجموعة شاندونغ ميجيا في «القائمة السوداء»، وقد قامت الشبكة بتتبع الشركة حتى نهاية عام ٢٠٢٣. وكشفت تقرير التحقيق الخاص بها أنه بالإضافة إلى الصيد غير القانوني في أعالي البحار، قامت الشركة أيضًا بتوظيف العمال الأويغور لمعالجة كميات هائلة من الأسماك التي يتم صيدها بشكل غير

قانوني. ولم تنتهك أنشطة الصيد التي يقومون بها القوانين الدولية الخاصة بالمجالات مثل «حدود الصيد» فحسب، بل استخدمت أيضًا وسائل «غير قانونية» في قطاع المعالجة. هذه هي مجموعة العمال المنقولة من ولاية إيلي شمال تركستان الشرقية تحت مسمى «العمالة الزائدة» الأويغورية، وتستخدم في عملية تنظيف وتقطيع وتعبئة الأسماك، والتي تعتبر «صعبة ووسخة» للغاية. وقدم إيان أوربينا، مؤسس «البناء غير القانوني للمحيطات»، شرحًا موجزًا لخلفية الأساس النظري لوزارة الأمن الداخلي الأمريكية لاتخاذ مثل هذا القرار عندما أجرينا معه مقابلة في هذا الصدد:

«بسبب الأدلة القوية، أكدت الحكومة الأمريكية أن هذا صحيح بالفعل خلال تحقيقاتها. استخدمنا أيضًا مجموعة متنوعة من المواد. ذهب موظفو التحقيق لدينا إلى مكان الحادث المتعلق بـ «مجموعة Shandong Meijia» للتحقيق. كما استخدمنا مصادر استخباراتية مفتوحة المصدر. والسبب الآخر هو أن العديد من مقاطع الفيديو المنشورة على Doin تظهر أن العمال الأويغور المنقولين من شينجيانغ يتم استخدامهم في ورشة الإنتاج الخاصة بالشركة. بالإضافة إلى ذلك، استخدمنا أيضًا بيانات حول نقل القوى العاملة من أخبار الشركة المنشورة الخاصة بالشركة.

وتبين أن «مجموعة شاندونغ ميجيا»

استمرت في استخدام العمال الأويغور حتى مايو ٢٠٢٣. خاصة أثناء تفشي الفيروس كورونا، الذي أصاب الصين بأكملها بالشلل، لعب العمال الأويغور دورًا رئيسيًا في حل مشكلة

«نقص العمالة» في الصين. ومع ذلك، بما أن الغالبية العظمى من المأكولات البحرية التي تعالجها «مجموعة شاندونغ ميجيا» يتم تصديرها إلى السوق الأمريكية، فإن هذا بدوره جعل الملايين من مستهلكي الأسماك في جميع أنحاء الولايات المتحدة متواطئين بشكل غير مباشر في الإبادة الجماعية. ولهذا السبب، إعلان قرار وزارة الأمن الداخلي، كان بمثابة تحذير كبير لجميع القطاعات.

يقول إيان أوربينا: «أعتقد أن الهدف هو تشجيع الشركات في الولايات المتحدة وأماكن أخرى على أن تكون

أكثر وعيًا بالشركات التي تتعامل معها وأن تشعر بالارتياح مع تلك الشركات في الصين، مع تحذير الشركات الصينية أيضًا من استخدام أدوات الدولة» العمل القسري المدعوم. لأن ذلك سيكون له تكلفة اقتصادية، ويمكن الإشارة إلى أن منتجاتهم من هذا النوع ستمنع من دخول الأسواق. وعلى نطاق أوسع، هناك هدف آخر يتمثل في الضغط على الحكومة الصينية لتغيير سياساتها في شينجيانغ. لأنه يمكن إثبات أن استمرار العمل الجبري سيكون مرهقاً مالياً.

وتبين أن شركة «Illegal Ocean Construction» تواصلت مع قيادة الشركة في أغسطس ٢٠٢٣ لإثارة المخاوف بشأن العمال الأويغور العاملين في «Shandong Meijia Group». لكنهم نفوا أنه «لا يوجد توظيف غير قانوني لعمال من شينجيانغ في مصنعنا». لذلك أرسلوا لهم بعض الحقائق التي لديهم، وأجابت قيادة الشركة: «لقد فحصنا ووجدنا أنه لا يوجد عمال من شينجيانغ في مصنعنا». ولهذا السبب أصبح هذا القرار ظاهرة أبهجت كافة القطاعات. حتى إيان أوربينا لا يخفي مشاعره:

«كنت سعيدا بذلك. لأنه يظهر أن الحكومة أخذت التقرير الذي عملنا عليه على محمل الجد، وأنه ساعد في تحسين الأمور معًا. وهذه مجرد الخطوة الأولى. لأننا تحققنا من أن ما لا يقل عن ١٥ شركة متورطة في العمل القسري. سمعت أن وزارة الأمن الداخلي تدرس إضافة المزيد من الشركات الصينية إلى هذه القائمة بناءً على تقريرنا. في الواقع، الوقت سيخبرنا بالنتيجة".

ومن المعروف أن السلطات الصينية تؤكد على أن هذا هو الإجراء الأقوى «للقضاء على الفقر» عندما يتعلق الأمر بالانتقادات المتعلقة بنقل الأويغور، وخاصة شباب الأويغور من المناطق الريفية، إلى أماكن مختلفة، بما في ذلك المقاطعات الصينية، باسم «العمالة الزائدة». ويؤكدون بشكل خاص أن مثل هذه «العمالة الزائدة» ليست «عملاً قسرياً» من خلال التأكيد على أن مثل هذه «القوة العاملة الزائدة» تعمل في المصانع في الصين «مقابل أجور أعلى بعدة مرات من الدخل الزراعي

في بلدهم». ووفقاً لإيان أوربينا، فإن هذا النوع من التبرير الذاتي من جانب السلطات الصينية لا يمكن الدفاع عنه على الإطلاق:

«عندما تصر الشركات الصينية أو الشركات الأمريكية أو الحكومة الصينية على أن هؤلاء العمال ليسوا عمالة قسرية، فإنهم يشيرون دائمًا إلى أنهم ينضمون بسعادة إلى صفوفهم ويتلقون أجورهم. أليس كذلك؟ لكن المشكلة هي أن شعب تركستان الشرقية التي تحتلها الصين وتسميها «شينجيانغ» بأكمله ليس له الحق في رفض العمل القسري. هل تسأل أشخاصًا مثل نزلاء السجون أو الأطفال العاملين في مصانع الملابس، «هل أنت سعيد؟»، «هل تتقاضى أجرًا؟»، «هل أنت سعيد بالوظيفة؟» فيقول هؤلاء القوم: نعم! حتى لو أجابوا جميعا بنعم «هذا لا يزال يعتبر عملاً قسريًا». لأنهم لا يستطيعون أن يقولوا لا. إن عدم قدرتهم على رفض مثل هذه الطلبات هي ظاهرة تم إثباتها مرات عديدة بطرق مختلفة. لماذا، عندما تطرق تلك الكوادر أبواب المزارعين الأويغور الريفيين وتنظمهم للقيام بمثل هذا العمل، يعرف الجميع العواقب على أنفسهم وأسرهم إذا رفضوا. لذلك بغض النظر عن عدد هؤلاء الأشخاص الذين يقولون إنهم سعداء بهذا النوع من العمل أو ما إذا كانت الحكومة الصينية تنكر هذا النوع من العمل القسري، فإنه لا يزال عملاً قسريًا. ولأن طفلاً يبلغ من العمر ثماني سنوات يعمل في مصنع للملابس لا يمكنه رفض العمل القسري، فلا يمكننا أن نقول إنه ليس عملاً قسرياً. فعلا إنها مصيبة.»

وأظهرت نتائج الاستطلاع الأخير لشبكة «أوشن» أن ٨١ بالمئة من المواطنين الأميركيين الذين شاركوا في الاستطلاع قالوا إنهم يؤيدون بقوة قرار حظر هذا النوع من المأكولات البحرية. وفي ردهم على الأسئلة حول هذا الموضوع، تبرز السطور التالية: «نريد أن يتم صيد الأسماك التي يأكلها الشعب الأمريكي بشكل قانوني، ومعالجتها بعمالة نظيفة، وتصديرها على أساس مسؤول».

في تركستان الشرقية لا يزال يطبق نظام إبلاغ الشرطة عن الضيوف خلال نصف ساعة من دخولهم المنزل

وفقًا للبلاغ الذي تلقته إذاعة آسيا الحرة، تم اعتقال أحد سكان مدينة كاشغر الجديدة من قبل الشرطة مع زوجته لعدم إبلاغ أحد أقاربه الذي جاء لزيارتهما من غولجا –شمال تركستان الشرقية– الأسبوع الماضي، وتم إطلاق سراحهما في اليوم التالي بعد ليلة من الاستجواب. . وفي سياق التحقيق الذي أجراه مراسلنا، كشف شرطي قروي في خوتان عن أنه يجري تنفيذ نظام إبلاغ الشرطة عن الضيف خلال نصف ساعة.

وفي تركستان الشرقية من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٥، فرضت السلطات الصينية، سلسلة من الإجراءات القمعية الوحشية، منها على «إبلاغ الشرطة عن أي زائر للمنزل، حتى لو كان أحد الجيران، في غضون نصف ساعة». الإجراءات التعسفية التي لا يقبلها عقل ولا منطق.

بعدما تم إرسال ملايين الأويغور إلى السجون والمعسكرات، فإن هذه الإجراءات لا تزال

منفذة حتى يومنا هذا. وفقًا لأحد الأشخاص المطلعين على الوضع، قام أحد أقاربه الذين يعيشون في غولجا بزيارة رجل يُدعى عبد القادر في قرية يابتشان بمدينة كاشغر الجديدة. جلس الأقارب بالتحدث مع بعضهم البعض محادثة عاطفية ونسوا إبلاغ الشرطة المحلية عن الضيف. الشرطي المحلي الذي ظهر فجأة عند الباب مساء اليوم التالي أخذ عبد القادر وزوجته إلى مركز الشرطة وأطلق سراحهما فجرا بعد ليلة من الاستجواب. وبعد إطلاق سراحه، كشف عبد القادر عن سبب احتجازه ليلاً للضيوف والجيران، لكنه لم يذكر شيئاً عما سئل عنه أثناء احتجازه. وبسبب الإحراج من هذا الوضع، وخاصة القلق الذي سبَّبه للعائلة، أنهى الضيف زيارته في وقت مبكر مما كان مخططا لها.

لقد اتصلنا بالسلطات المعنية لمعرفة هذا القلق المستمر لدى الأويغور. رفض ضابط مركز شرطة يابتشان الإجابة على أسئلتنا حول الاحتجاز والإفراج عن رجل يدعى عبد القادر وزوجته بعد يوم وليلة. وقال ضابط آخر إنه على علم باعتقال رجل يدعى عبد القادر وإطلاق سراحه، لكنه رفض التحدث عن التفاصيل.

ويعلق بعض المعلقين عبر الإنترنت على أسباب قلق السلطات الصينية من تجمع الأويغور، ويرجعون السبب إلى القلق الدائم الذي يلازم النظام الاستعماري؛ ويعتقد آخرون أن السبب الرئيسي هو إخفاء المعلومات حول عمليات الإبادة الجماعية المستمرة في المنطقة.

اتصلنا بمدينة خوتان للحصول على الصورة الكاملة للوضع. كما كشف ضباط الشرطة في قريتي كوكتراك وتشودا بمقاطعة جوما، أن نظام تسجيل الضيوف الذين يأتون إلى منازلهم لدى الشرطة لا يزال مستمرا. وقال أحد الضباط إنه يجب على السكان إبلاغ الشرطة عن الضيف في غضون ١٠ دقائق. إذا لم تقم بالإبلاغ خلال ٣٠ دقيقة، فسوف تتحمل المسؤولية. وأشار الضابط إلى أن هذا النظام لا يقتصر على

البالغين، ولكن أيضًا يطبق على المراهقين الذين تتراوح أعمارهم بين ١٤ و١٥ عامًا.

وبعد مرور عامين على عملية الاعتقال الجماعي في عام ٢٠١٧، أعلنت السلطات الصينية بفخر أن «أعمال العنف» في المنطقة قد انخفضت إلى الصفر، وهو انتصار للمعسكرات التي تديرها الحكومة، أو ما يسمى بمراكز التدريب. ويرى مراقبون مستقلون أن سبب قلق الصين من تجمعات الأويغور ليس أمنية فقط، لكن لها خلفية سياسية واجتماعية وتاريخية.

الدعاية المناهضة للشعائر الدينية في تركستان الشرقية

مقاطعة أولوغ تشات ، هي إحدى الولايتين الواقعتين في تركستان الشرقية أقصى غرب الصين. كما أنها واحدة من أكثر المناطق مناعة، حيث تمثل الجبال والصحاري غير الصالحة للسكن أكثر من ٩٩٪ من سطحها. ٨٨٪ من السكان (حوالي ٦٠،٠٠٠) هم من قومية القرغيز المسلمة، والعديد منهم من الرعاة الذين يعيشون على ارتفاعات ٣٠٠٠ أو ٤٠٠٠ متر ولم يغادروا مناطقهم الرعوية مطلقًا طوال حياتهم.

يبدو أنها منطقة من غير المرجح أن يتم استهدافها من قبل مناهضي شيه جياو (الديانات المتطرفة)، وهي كلمة صينية ترجمها الحزب الشيوعي الصيني نفسه إلى الإنجليزية على أنها «مظاهر دينية متطرفة» ولكنها في الواقع تشير إلى

"لمدة ثلاثة عشر عامًا، قامت «فرقة شرطة مكافحة المظاهر الدينة على ظهور الخيل» بزيارة الرعاة الذين لم يلتقوا قط بأي «شخص يقوم بأنشطة دينية». لماذا؟

جماعات دينية منذ العصر الإمبراطوري تنشر تعاليم «هرطقة». فمن المفاجئة أن يعلم «Bitter Winter» أن يعقوب ولي ، نائب مدير مركز شرطة بوستانتراك التابع لمكتب الأمن العام في مقاطعة أولوغ تشات ، أن يتم الترويج له في وسائل الإعلام الصينية باعتباره أحد أفضل المقاتلين المناهضين ل»شي جياو» في البلاد. أفاد ضابط الشرطة أنه و»فرقة الشرطة المناهضة ل»شيه جياو» التابعة له قاموا بزيارة قرى نائية حاملين دعاية مناهضة ل»شي جياو» لمدة ثلاثة عشر عامًا.

ما يجعل القصة كما ترويها شبكات التلفزيون ووسائل الإعلام الصينية فريدة من نوعها هو أنه خلال كل هذه السنوات، لم يجد ضباط شرطة بوستانتراك في منطقتهم أي شيء على الإطلاق. وهذا ما يؤكده الرعاة الذين يظهرون في مقاطع الفيديو والمقالات الدعائية ليشكروا يعقوب ولي على عمله الجيد. قال أحد الرعاة: «على الرغم من أنني لم أتواصل مطلقًا بشكل مباشر مع «شيه جياو»، إلا أنني سمعت دائمًا عن حالات الضرر الناجم عن «شيه جياو». ويعيش الراعي في موقع رعي على ارتفاع ٤٠٠٠ متر وعلى بعد ٢٠٠ كيلومتر من أقرب بلدة. لم يقم قط بزيارة مدينة كبيرة ونادرا ما التقى بأشخاص من خارج منطقته الرعوية في حياته، باستثناء ضباط الشرطة وغيرهم من البيروقراطيين الحكوميين الذين يزورون الموقع بشكل دوري.

وبالتالي فإن السؤال الذي لا تناقشه الدعاية هو لماذا كانت هناك حاجة لثلاثة عشر عامًا بالضبط من الدعاية المناهضة للمظاهر الدينية في منطقة نائية حيث لا يوجد مظاهر دينية. ومن خلال فحص الدعاية بعناية، يمكن للمرء أن يجد بعض الإجابات. وبينما استهدفت الدعاية ظاهريًا الجماعات الدينية المحظورة مثل «شيه جياو»، إلا أن الكتيبات التي تم توزيعها والمحاضرات التي ألقاها ضباط الشرطة حذرت

على نطاق أوسع من «الدين غير القانوني»، و»الخرافة»، و»الأفكار المناهضة للعلم والمناهضة للحكومة». «

إن المعركة ضد «شيه جياو» هي ذريعة لتعزيز المادية والإلحاد والولاء للحزب الشيوعي. ومن بين الشخصيات البارزة في الدعاية حول «فرقة الشرطة المناهضة ل»شي جياو» راعي أغنام تم تقديمه على أنه «العم محمد سليمان يعقوب، وهو عضو في الحزب منذ ٣٠ عامًا وينتمي إلى العرقية القرغيزية». وقد تحدث عن تأثير التلقين ضد «شيه جياو» عليه: «أريد أن ألعب الدور الطليعي والمثالي لعضو في الحزب الشيوعي وأخبر عائلتي وأقاربي وزملائي القرويين أنه من أجل مقاومة «شيه جياو»، «يجب عليكم دائمًا أن تتبعوا الحزب وتستمعوا إليه».. لم ير الراعي العجوز قط مظاهر دينية (لم يصل الإسلام عندهم)- لكنه يفهم تمامًا ما تعنيه الدعاية.

الصين تدمر المساجد وتمحو الموية الإسلامية في تركستان الشرقية

دمرت الصين آلاف المساجد والأضرحة الإسلامية في السنوات الأخيرة، حيث تهدف بكين إلى محو الثقافة الإسلامية المرتبطة بمقاطعة شينجيانغ المعروفة تاريخيا بتركستان الشرقية واستيعاب الأويغور بالقوة مع ثقافتهم الصينية الهانية، حسب تقرير لصحيفة الإيكونوميست.

رد مؤتمر الأويغور العالمي على التقرير، مستشهدا بنتائج التقرير.

«منذ القرن السادس عشر، اعتنق معظم الأويغور الإسلام. لكن الصين ليس لديها اهتمام بهذه الفترة اللاحقة. وبدلاً من ذلك، يحاول المسؤولون محوها. وفي السنوات الأخيرة دمروا آلاف المساجد والأضرحة الإسلامية في جميع أنحاء [تركستان

> *تقرير لصحيفة الإيكونوميست الذي يحمل عنوان «الصين تستخدم علم الآثار كسلاح»*

الشرقية]». تمت قراءة مشاركة WUC على X.

مؤتمر الأويغور العالمي.

كيف تكتشف الدولة المبررات القديمة لحكمها على شينجيانغ.

دمرت الصين آلاف المساجد والمزارات الإسلامية في جميع أنحاء شينجيانغ. المتحف في كاشغر بالكاد يذكر الإسلام، باستثناء اللافتات التي تدعي أن الإسلام فرض على شعب شينجيانغ وأن الأويغور «ليسوا مسلمين بطبيعتهم».

واستشهد التقرير بستوبا بوذية في كاشغر، وهي مدينة خضراء نضرة في تركستان الشرقية في أقصى غرب البلاد. ربما تم بناء ستوبا والمعبد تم بناء أجزاء من المعبد على طراز «هان البوذي». وتشير معالمها المعمارية إلى أنه قد زارها راهب مشهور من وسط الصين يدعى شوانزانغ من القرن السابع. وهو معروف بنشر البوذية في البلاد.

وذكر التقرير أن «هذه الادعاءات قد تبدو أكاديمية، لكن الحكومة الصينية تستخدمها لتبرير حكمها الوحشي لشينجيانغ».

بلغت الحملة الأمنية الصينية ذروتها في الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩، حيث مر أكثر من مليون من الأويغور وغيرهم من السكان المسلمين في شينجيانغ عبر المعسكرات حيث تم استيعابهم قسراً في ثقافة الهان الصينية. ويتهم المنتقدون المجاور لها منذ حوالي ١٧٠٠ عام وتم التخلي عنها بعد بضعة قرون. بدأ علماء الآثار الصينيون التنقيب في الموقع في عام ٢٠١٩. واستخرجوا أدوات حجرية وعملات نحاسية. وشظايا تمثال بوذا.

ويزعم علماء الآثار أيضًا أنهم عثروا على دليل واضح على أن شينجيانغ كانت جزءًا من الصين منذ العصور القديمة.

واستشهد التقرير بتصريحات رسمية تزعم أن القطع الأثرية المكتشفة في معبد مورا تشبه تلك التي تم حفرها على بعد آلاف الأميال إلى الشرق في المناطق التي تهيمن عليها قومية الهان، وهي المجموعة العرقية ذات الأغلبية في الصين.

World Uyghur Congress
@UyghurCongress · **Follow**

"Since the 16th century most Uyghurs have practised Islam. But China has no interest in this later period. Instead, officials are trying to erase it. In recent years tl have destroyed hundreds of mosques and Muslim shri across [East Turkistan].

economist.com
China is using archaeology as a weapon
The state is unearthing ancient justifications for its rule over Xinjiang

1:31 PM · Jul 15, 2024

الصين بارتكاب «إبادة ثقافية». ويقول المسؤولون إنهم يحاولون القضاء على الجماعات الدينية المتطرفة.

وأضاف التقرير أنه إذا كان سكان شينجيانغ دائمًا صينيين، فإن اتهامات الاستيعاب القسري لا معنى لها.

وفي الشهر الماضي، نظمت الصين مؤتمرا في كاشغر ركز على الاكتشافات التي تمت في معبد مورا ومواقع أخرى.

وقال بان يو، رئيس لجنة الشؤون العرقية بالولاية، إنهم يثبتون أنه لا يوجد فصل بين ثقافة شينجيانغ والثقافة الصينية. وأضاف أن من ينتقدون سياسات الصين في المنطقة يكشفون عن «جهلهم بالتاريخ» ويروجون «روايات لا أساس لها من الصحة».

ومع ذلك، يرى الخبراء أن رواية الصين هي التي تبدو «مراوغة» في الواقع.

يقول جيمس ميلوارد من جامعة جورج تاون، إن الأسر الحاكمة القديمة في البلاد كان لها موطئ قدم عسكري بشكل متقطع في ما يعرف الآن بشينجيانغ. لكن منذ القرن الثامن وحتى أوائل القرن الثامن عشر، لم يكن لهم تأثير يذكر. ثم في عام ١٧٥٩، قامت آخر سلالة في الصين، أسرة تشينغ، بغزو المنطقة وتحويلها إلى مستعمرة. وهذا ما ورثه الحزب الشيوعي عندما وصل إلى السلطة في عام ١٩٤٩.

إن المواقع مثل معبد مورا مبهرة، ولكنها لا تفعل الكثير لتعزيز ادعاءات الصين. وهي تظهر التأثير العالمي لطريق الحرير، وهو شبكة من الطرق التجارية التي تربط الصين بآسيا الوسطى وأوروبا. وكما تدفقت الأموال والسلع على طول الطريق، كذلك فعلت الديانات مثل البوذية، حيث التقطت جوانب من الثقافات المحلية على طول الطريق. كان العديد من أسلاف الأويغور بوذيين بالفعل. لكن هذا لا يعني أن شينجيانغ كانت جزءًا من الصين ثقافيًا أو سياسيًا. ففي نهاية المطاف، جاءت البوذية في الأصل من الهند.

منذ القرن السادس عشر، مارس معظم الأويغور الإسلام. لكن الصين ليس لديها مصلحة في هذه الفترة اللاحقة. وبدلا من ذلك، يحاول المسؤولون في بكين محوها.

تدعي الصين بأن الآثار في جميع أنحاء شينجيانغ محاطة بمباني ذات أسقف مائلة وأبواب حمراء، تحاكي تلك الموجودة في المدينة المحرمة في بكين. وقال عامل بناء من قومية الهان إن الأسلوب مناسب. وأضاف التقرير أن الثقافة البوذية جزء من ثقافة هان، وأن شينجيانغ جزء من الصين منذ آلاف السنين. (ANI).

ادعاءات صينية تكذبها الحقائق وهي أن شعب الأويغور مسلمون منذ عشرة قرون وأن تركستان الشرقية التي تحتلها الصين منذ١٩٤٩م وتسميها»شينجيانغ» (الأرض الجديدة) لم تكن أرضا صينية.

الصين والإمارات تجريان مناورة جوية سنوية للسنة الثانية في تركستان الشرقية

تقول وزارة الدفاع الصينية إن التدريبات المشتركة لدرع الصقر-٢٠٢٤ ستستمر حتى أواخر يوليو.

تجري الصين والإمارات العربية المتحدة التدريب السنوي الثاني للقوات الجوية المشتركة في تركستان الشرقية التي تحتلها الصين منذ ١٩٤٩ وتسميها « شينجيا نغ » .

ووفقا لوزارة الدفاع الصينية، فإن التدريب السنوي المشترك لدرع الصقر-٢٠٢٤ بين القوات الجوية الصينية والإماراتية مستمر في المقاطعة الشمالية الغربية شينجيانغ منذ أواخر يونيو/ حزيران وسيستمر حتى أواخر يوليو/ تموز.

وقالت الوزارة يوم

الأربعاء إن التدريب بين القوات الجوية في البلدين يهدف إلى "تعزيز التفاهم والثقة المتبادلة وتعميق التبادلات والتعاون وتحسين التعاون الاستراتيجي وتحقيق الأهداف والتوقعات المشتركة للجانبين".

وفي العام الماضي، تم إجراء مناورة تدريبية مشتركة لدرع الصقر-٢٠٢٣ في أغسطس الماضي في نفس المحافظة.

وفي الوقت نفسه، تجري القوات الصينية واللاوسية مناورة عسكرية مشتركة لدرع الصداقة بين الصين ولاوس ٢٠٢٤ في عاصمة لاوس فينتيان.

وفي مناورة عسكرية مشتركة أخرى، أقامت القوات الصينية يوم الثلاثاء حفل افتتاح مناورة هجوم الصقر ٢٠٢٤ (Eagle Assault-٢٠٢٤) بين الصين وبيلاروسيا في مدينة بريست جنوب غربي بيلاروسيا، على طول الحدود مع بولندا.

معروف أن الصين تمارس الإبادة الجماعية للمسلمين الأويغور وتعتبر المنطقة مغلقة للسياح إلا بترتيب مسبق من السلطات الصينية.

ISTIQLAL

DOĞU TÜRKİSTAN
BASIN VE MEDYA DERNEĞİ
شەرقىي تۈركىستان ئاخبارات ۋە مېدىيا جەمئىيىتى
جمعية تركستان الشرقية للصحافة والإعلام
EAST TURKISTAN PRESS AND MEDIA ASSOCIATION

ماذا يحدث
في تركستان الشرقية؟

www.istiqlalhaber.com I www.istiqlalmedia.com

info@istiqlalmedia.

Kartaltepe Mah. Geçit Sok. No: 6 Dükkan 2 Sefaköy Küçükçekmece

+90 212 540 31 15 +90 553 895 19 33 +90 541 797 77 00